

رئيس التحرير المسؤول
العهد منير عقيقي

محنة الإدارة في لبنان

ينطبق مباشرة على سلوك الموظفين من كل الفئات وفي كل المواقع. فهم يعملون لصالح من وظفهم قبل ان يخدموا المكلف اللبناني صاحب الحق الطبيعي في الحصول على الخدمات التي يدفع الضرائب من اجلها. كل هذا يحصل في ظل "ضعف قضائي" وفي ظل "انعدام فعالية الاجهزة الرقابية والتفتيشية".

التركيبة الادارية القائمة هشة بحجة التوازن الدقيق الذي أُلحق الولايات بلبنان. فكان ما كان من انهيار عام لا افق مرثيا للخروج منه. والى جانب غياب العقول المؤسسية، التي لو وجدت لما كانت تأكلت المؤسسات واهترأت الى حد التلاشي، مع غياب الاصلاحات بحكم غياب المطالبين بها من جمعيات ونقابات واصحاب المصلحة الوطنية اللبنانية الصافية، تعمقت الازمة، وما عاد الكلام عن الاصلاح مجديا بقدر ما ان البلد صار في حاجة الى بناء ادارة جديدة، تأخذ في الاعتبار وضع تشريعات جدية تسد كل ثغر التجارب الماضية مع تفعيل اجهزة الرقابة.

المواطن اللبناني استسلم بشكل عام للعقلية الحاكمة. اذا خرج من دائرتها خسر وجوده في وطنه وقوته ورزقه، وان انخرط في طريقها توجب عليه الطاعة وتسهيل المنفعة الخاصة لزعيمه، وكسب ما يمكن كسبه من رشاوى وتهريب معاملات غير قانونية وما الى ذلك...

مع تعطل العمل المؤسسي اليوم، وغياب حكومة اصيلة، تبرز شروط دولية لمساعدة لبنان تبدأ بتشكيل حكومة واجراء الاصلاحات. هي شروط ستكون قاسية على موظفي الادارة. معظمهم سيفقد وظيفته ما سيضعنا امام ورطة اجتماعية وربما سيضع السياسيين ايضا في زاوية حرجة.

ما هو الاسهل والاصح اعادة بناء ادارة جديدة وكلفتها ترشيح الادارة من البطالة المقنعة والتوظيف السياسي، ام بقاء لبنان برمته نقطة على خريطة يتم تلوينه مرة بهذا اللون وتارة بلون آخر؟

لم تكن الازمات في لبنان وليدة اللحظة او الساعة، بقدر ما كانت امتدادا للركائز الاساسية التي بنيت عليها الدولة. دائما تكون الادارة بمفهومها العام التشريعي والتنفيذي والقانوني والاداري... الركيزة الاهم في الدولة والعصب الذي يعكس سلوك المجتمع. هي ايضا مرآة لمنظومة المؤسسات والسلطات وما ينتج منها لجهة تسيير امور العمل وتأمين المنفعة العامة، والارتقاء بالدولة الى مرتبة متقدمة ومزدهرة، ما ينفي عندها الحديث او المطالبة بـ"اصلاحات"، لان الاصلاح هو عملية دائمة ومستمرة في كل دولة تعتمد الحداثة والتطور، ولو كانت الادارة بكل اشكالها تعمل دائما وفقا لهذه المبادئ في الحوكمة، لما كان هناك من حاجة للمطالبة بالاصلاح.

منذ نشوء لبنان لازمته محنة الادارة، ولم يعرف هذا الوطن "الاستقامة الادارية" اذا صح التعبير. واتت التعديلات على بنية ادارته لتزيد من انحدار الادارة العامة بكل مسمياتها ومستوياتها. اول الاعطاب التي ضربت فكرة "الادارة العامة" كانت في التوزيع الطائفي والمذهبي على حساب معايير الكفاية الشخصية والجدارة المهنية، ما فتح الابواب على مصراعيها امام التنفيعات السياسية الطائفية والمذهبية وفي الفئات الثلاث: موظفي الملاك، المتعاقدين والمياومين. هكذا فشلت الادارة الحكومية قبل الحرب في ان تكون تنموية انتاجية.

خلال الحرب الاهلية طاول التدمير كل البنى التحتية والبنوية مما فيها طبعا المؤسسات والادارة. ومنذ اوائل التسعينات اي مرحلة اتفاق الطائف، تم العمل على الاصلاح الاداري. لكن ذلك اقتصر على ادخال التطور التقني والحداثة على بعض منها من دون ان تعاد هيكلية الادارة بمفهوم ممنهج متطور. غابت اجهزة الرقابة، تعززت البيروقراطية، زادت الرشاوى وبقيت الادارة الى يومنا هذا في حالة تخمة وظيفية، ومستودعا للبطالة الطائفية نتيجة ازدياد التوظيفات السياسية التي بدأت على وجه الدقة عبر استيعاب عناصر الميليشيات، التي ومنذ بداية التسعينات صارت تقدم منسوبها كمرشحين حكميين يتقدمون على كل معايير الكفاية.

الادارة اليوم في لبنان مهترئة وسمتها الفساد والهدر. معظم القيمين عليها يعملون لحسابات حزبية مذهبية، وهو ما

الى العدد المقبل